

# بين الحقيقة والتضامن نحو استعادة المعنى السيادي للدولة

إعداد  
الدكتور سيمون كشر | الدكتور زياد الصائغ

موجز سياسيات نيسان / ابريل 2026

لبنان اليوم ليس فقط على تخوم أزمة جديدة، بل في قلب اختبار وجودي يتعلق بمعنى الدولة نفسها، وبقدرتها على الاستمرار كإطار جامع يحمي الإنسان ويصون كرامته. في خضم هذه اللحظة، يتقدم خطاب التضامن الإنساني إلى الواجهة، محمولا على مشاهد الألم والخسارة والنزوح، في تعبير صادق عن حس أخلاقي عميق لا يجوز إنكاره أو التقليل من شأنه. غير أن هذا التقدم نفسه يكشف، في المقابل، عن مأزق آخر لا يقل خطورة، هو تراجع الحقيقة السياسية، أو بالأحرى إزاحتها إلى الهامش باسم هذا التضامن.

هنا، لا تعود المسألة مجرد توازن دقيق بين بُعدين أخلاقي وسياسي، بل تتحول إلى إشكالية بنيوية تمس جوهر الاجتماع السياسي في لبنان. إذ إن التضامن، حين يفصل عن الحقيقة، يفقد قدرته على أن يكون فعلا تحرريا، ويتحول تدريجيا إلى آلية تكيف مع الواقع القائم، مهما كان مختلا أو ظالما. في المقابل، الحقيقة، حين تطرح بمعزل عن البعد الإنساني، قد تنزلق إلى برودة تحليلية تفرغها من معناها الأخلاقي. من هنا، تنشأ الحاجة إلى إعادة تركيب العلاقة بين الحقيقة والتضامن، ليس بوصفهما خيارين متعارضين، بل كشرطين متلازمين لأي مشروع إنقاذ فعلي.

## الحقيقة كفعلٍ سياديٍّ

ليست الحقيقة في السياق اللبناني مجرد توصيفٍ لما يحدث، ولا مجرد سرديةٍ مضادةٍ لسردياتٍ أخرى، بل هي في عمقها فعلٌ سياديٌّ يتجاوز البعدَ المعرفيَّ إلى بُعدٍ تأسيسيٍّ في بناء المجال السياسي. قول الحقيقة، في هذا الإطار، لا يعني فقط الكشفَ عما هو خفيٌّ، بل يعني إعادة ترتيب العلاقة بين القرار والمسؤولية، بين السلطة والشرعية، وبين الواقع ومصدره.

في لبنان، حيث تترسّخ ازدواجية السلطة منذ عقود، تصبح الحقيقة بمثابة إعادة تأسيس للسيادة على مستوى المعنى قبل أن تكون على مستوى الممارسة. فالدولة التي تُحجّب فيها الحقيقة، أو تُموّه، أو تُعاد صياغتها وفق مقتضيات التسويات، تفقد تدريجيًا قدرتها على أن تكون مرجعًا نهائيًا للقرار. وعندما لا يعود واضحًا من يقرّر الحرب أو السلم، ومن يتحمّل تبعات ذلك، يتحوّل المجال العام إلى مساحةٍ رمادية تتأكل فيها حدودُ المسؤولية. الحقيقة هنا ليست ترفًا فكريًا، بل شرط إمكان السياسة نفسها. لأن السياسة، في جوهرها، تقوم على إمكانية المحاسبة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تقوم من دون وضوح في تحديد الفاعلين ومسارات القرار. إن تغيب الحقيقة يعني، عمليًا، تعطيل المحاسبة، وبالتالي تفرغ الديمقراطية من مضمونها، حتى ولو استمرت مؤسساتها شكليًا. من هنا، فإن قول الحقيقة يصبح فعل مقاومة مزدوجة، مقاومة للضابطة التي تُنتجها السرديات التبريرية، ومقاومة للمنظومة التي تستفيد من هذه الضابطة لتكريس واقعها. إنّه فعلٌ يُعيد وصل ما انقطع بين النص الدستوري والممارسة السياسية، ويعيد الاعتبار لمفهوم الشرعية بوصفه مرجعيةً عليا لا يمكن الالتفاف عليها. غير أن الحقيقة، بوصفها فعلًا سياديًا، لا تقتصر على تسمية الفاعلين، بل تشمل أيضًا تفكيك الخطاب الذي يُحيط بالفعل السياسي. فكثيرًا ما تُغلّف القرارات المصيرية في لبنان بلغةٍ ملتبسة، تجمع بين الشعارات الكبرى والضرورات الظرفية، ما يجعل من الصعب مساءلتها بشكل مباشر. هنا، يصبح كشف هذا الالتباس جزءًا من قول الحقيقة، لأن اللغة ليست محايدة، بل هي أداة تشكيل للوعي العام، وقد تكون أداة إخفاء بقدر ما هي أداة إظهار.

## الحقيقة كبنية تفسيرية

إذا كان المستوى الأول من الحقيقة يتعلّق بتحديد المسؤوليات، فإن المستوى الأعمق يتعلّق بفهم البنية التي تجعل من هذه المسؤوليات قابلةً للتكرار. فالأزمات في لبنان لا تأتي من فراغ، ولا تنشأ بمعزل عن نمطٍ مستقرّ في إدارة التوازنات الداخلية والخارجية. إنّ الاقتصار على السؤال المباشر «من المسؤول؟» قد يقدّم إجابةً جزئيةً، لكنّه لا يكفي لفهم لماذا يتكرّر المشهد نفسه في كل مرّة. من هنا، تبرز ضرورة الانتقال إلى سؤالٍ أكثر عمقًا، «كيف يُعاد إنتاج هذا الواقع؟». هذا السؤال يفتح المجال أمام قراءة بنيوية تتجاوز الأفراد إلى الأنماط، وتتجاوز اللحظة إلى المسار. في هذا الإطار، يمكن قراءة التجربة اللبنانية بوصفها نموذجًا لإدارة الأزمات عبر التأجيل المستمر. كل استحقاقٍ سياديٍّ يتم ترحيله تحت عنوان الواقعية، وكل تناقضٍ بنيويٍّ يتم احتواؤه ضمن نسوية مؤقتة. هذا النمط لا يحل المشكلة، بل يُعيد إنتاجها في شكلٍ أكثر تعقيدًا، لأنّه يراكم عناصر الانفجار من دون تفكيكها. الحقيقة، بهذا المعنى، ليست فقط كشفًا لما هو قائم، بل هي أيضًا تفسيرٌ لكيفية قيامه واستمراره. إنّه انتقالٌ من توصيف الظاهرة إلى تحليل ألياتها، ومن رصد النتائج إلى فهم الأسباب. وهذا ما يجعلها أداة معرفية ضرورية لأيّ محاولةٍ جديةٍ للخروج من دائرة التكرار. كما أنّ الحقيقة البنيوية تفرض إعادة النظر في الشائيات التبسيطية التي كثيرًا ما تُحتزل فيها الأحداث. فالصراعات التي تُقدّم بوصفها مواجهةً بين طرفين فقط، غالبًا ما تُخفي خلفها شبكة معقدة من التداخلات المحلية والإقليمية. إن إدراك هذا التعقيد لا يعني تبريره، بل يعني فهقه، لأن أيّ سياسة لا تنطلق من فهم دقيق للواقع محكوم عليها بالفشل.

## الحقيقة كذاكرةٍ مضادّةٍ

في مجتمع مثل لبنان، حيث تتداخل الذاكرة الفردية مع الذاكرة الجماعية، تصبح الحقيقة أيضًا معركة على مستوى الذاكرة. فالحروب لا تنتهي بانتهاء المعارك، بل تستمر في الوعي العام عبر السرديات التي تُبنى حولها. هذه السرديات قد تتحوّل، مع الوقت، إلى ما يشبه الحقائق غير القابلة للنقاش، رغم أنها قد تكون مبنية على اختزال أو تحويرات تخدم مصالح معينة. من هنا، تبرز أهمية الحقيقة كذاكرةٍ مضادّةٍ، أي كقدرة على إعادة فتح النقاش حول ما اعتُبر محسومًا، وعلى مساءلة ما تمّ تطبيقه. إنَّ أخطر ما يمكن أن يحدث هو تحوّل العنف إلى جزء من «الطبيعي»، أو إلى عنصر متوقّع في الحياة السياسية. حين يُصبح تكرار الحروب أمرًا مألوّفًا، تفقد الصدمة معناها، ويتحوّل الألم إلى روتين، ويُعاد إنتاج الواقع نفسه من دون مقاومة تُذكر. هنا، تلعب الحقيقة دور الصدمة المضادّة، أي إعادة تسمية ما يحدث بوصفه غير طبيعيٍّ، وغير مقبولٍ، وغير قابلٍ للاستمرار. كما أنَّ الحقيقة كذاكرةٍ مضادّةٍ تعيد ربط الحاضر بالماضي، ليس من باب استحضار الجراح، بل من باب فهم المسار. فالحاضر، في نهاية المطاف، هو نتيجة تراكماتٍ سابقةٍ، وأيّ محاولة لفهمه بمعزلٍ عن هذه التراكمات تبقى ناقصة. إنَّ استعادة هذا الترابط الزمني هي جزء من استعادة المعنى، ومن إعادة بناء وعي قادرٍ على التمييز بين ما هو عرضيٌّ وما هو بنيويٌّ.

## الحقيقة كشرطٍ للتحرّر السياسي

يتجاوز دور الحقيقة، في هذا السياق، حدود الفهم إلى أفق التحرّر. إذ لا يمكن لأيّ مجتمع أن يتحرّر من أزماته من دون أن يمتلك القدرة على تسميتها بدقة. التسمية هنا ليست مجرد توصيف لغويٍّ، بل هي فعلٌ تحديديٌّ للمشكلة، وبالتالي خطوة أولى نحو معالجتها. في لبنان، حيث تتشابك الأبعاد الداخلية مع الإقليمية، يصبح هذا التحدي أكثر تعقيدًا. غير أنَّ التعقيد لا يبرّر الغموض، بل يفرض مزيدًا من الدقّة. الحقيقة، في هذا الإطار، هي ما يسمح بفصل ما هو وطنيٌّ عما هو مُسقط، وما هو قرارٌ سياديٌّ عما هو امتدادٌ لصراعاتٍ أخرى. كما أنَّ الحقيقة تفتح المجال أمام إعادة تعريف الأولويات. ففي ظلّ الأزمات المتلاحقة، قد تختلط الأولويات، ويصبح التعامل مع النتائج بديلًا عن معالجة الأسباب. أمّا حين تُستعاد الحقيقة، فإنها تُعيد ترتيب هذه الأولويات على قاعدة السببية، ما يتيح الانتقال من إدارة الأزمات إلى معالجتها.

## الحقيقة كإطارٍ لإعادة بناء الدولة

في المحصلة، تتلاقى كلُّ هذه الأبعاد للحقيقة في نقطةٍ واحدةٍ، هي إعادة بناء الدولة على أسس واضحة. فالدولة التي لا تستند إلى حقيقةٍ سياسيةٍ صريحةٍ تبقى هشّة، مهما بدت مؤسّساتها متماسكةً شكليًا. إنَّ استعادة الحقيقة تعني، في جوهرها، استعادة العقد الاجتماعيّ، أي إعادة تحديد من يملك القرار، وكيف يتخذ، ولصالح من. وهذه الأسئلة ليست نظريّة، بل هي في صلب أيّ نظامٍ سياسيٍّ يسعى إلى الاستقرار والاستمرارية. الحقيقة، بهذا المعنى، ليست فقط شرطًا لفهم الماضي أو الحاضر، بل هي أيضًا شرط بناء المستقبل. لأنَّ المستقبل الذي يُبنى على غموضٍ أو على تسوياتٍ غير محسومةٍ يبقى عرضةً للتصدّع في أيّ لحظة. من هنا، فإنَّ الرهان على الحقيقة ليس رهانًا أخلاقيًا فقط، بل هو رهانٌ سياسيٌّ واستراتيجيٌّ بامتياز. إنَّه الرهان على إمكانية الخروج من دائرة التكرار، وعلى القدرة على تحويل المعرفة إلى فعلٍ، والفعل إلى تغييرٍ.

## تعريف التضامن: من العاطفة إلى السياسة

يُعدُّ التضامن، في مستواه الأولي، تعبيرًا عن استجابة وجدانية تنبثق من إدراك مباشر لمعاناة الآخر، حيث تتشكل علاقة أخلاقية فورية بين الذات والغير، تقوم على الاعتراف المتبادل بالهشاشة الإنسانية المشتركة، وعلى الإحساس بأن الألم، وإن بدا فرديًا، يحمل في طياته بُعدًا جماعيًا يتجاوز حدود التجربة الشخصية. هذا الإدراك يفتح المجال أمام نوع من الانخراط الأخلاقي الذي يدفع الأفراد إلى التحرك، لا انطلاقًا من حسابات المصلحة، بل من منطلق الإحساس بالمسؤولية تجاه الآخر. غير أن هذا المستوى، على عمقه، يبقى مرتبطًا بزخم اللحظة، إذ يتغذى من شدة الحدث ومن حضوره العاطفي، ما يجعله عرضة للتراجع مع مرور الوقت أو تغير السياقات.

من هنا، يصبح الانتقال من العاطفة إلى السياسة ضرورةً بنيوية، لا تهدف إلى إلغاء البعد الإنساني، بل إلى تثبيته ضمن إطار أكثر استقرارًا، بحيث يتحوّل التضامن من انفعال عابر إلى فعل منظم، ومن استجابة ظرفية إلى مكون تأسيسي في بنية الاجتماع السياسي. هذا الانتقال يفرض إعادة تعريف التضامن بوصفه علاقة منظمة بين الفاعلين داخل المجتمع، حيث تتكامل الأبعاد الأخلاقية مع الأطر المؤسسية، ويتحوّل التعاطف إلى سياسات عاقية، والسياسات إلى قواعد ناظمة تضمن الاستمرارية. بذلك، لا يعود التضامن مجرد تعبير عن المشاعر، بل يصبح أداة لإعادة توزيع المسؤوليات، وإعادة بناء التوازنات بين الدولة والمجتمع.

## أنواع التضامن

### التضامن الإنساني

يظهر التضامن الإنساني في لحظات الانكشاف القصوى، حين تتكشف هشاشة الإنسان أمام الكوارث والحروب، فيندفع الأفراد والجماعات إلى تقديم الدعم بدافع أخلاقي مباشر. هذا الشكل يستند إلى فكرة الكونية، حيث يصبح الإنسان قيمة بحد ذاته، ما يمنحه طابعًا عابرًا للحدود والهويات. غير أن هذا الطابع نفسه قد يحد من فعاليته البنيوية، لأنه يبقى مرتبطًا بلحظة الأزمة، ولا يتحوّل بالضرورة إلى إطار دائم يعالج الأسباب التي أدت إلى المعاناة.

كما أن التضامن الإنساني، في كثير من الأحيان، يتأثر بالتمثيل الإعلامي للأحداث، بحيث يصبح حضور الأزمة في الفضاء العام شرطًا لاستمرار التفاعل معها. هذا الارتباط يطرح إشكالية عميقة تتعلق بانتقائية التضامن، إذ قد تحظى بعض الأزمات باهتمام واسع، فيما تبقى أخرى في الظل، رغم تشابهها في الخطورة، ما يكشف عن محدودية هذا الشكل إذا لم يُدخّل ضمن رؤية سياسية أوسع.

## التضامن المدني

يمثل التضامن المدني انتقالاً من العفوية إلى التنظيم، حيث تتشكل مبادرات جماعية ضمن أطر مؤسسية تسعى إلى معالجة قضايا محددة بشكل مستمر. في هذا المستوى، يصبح التضامن أكثر استقراراً، لأنه يرتكز على بُنى تنظيمية تتيح له الاستمرارية والتراكم، ما يسمح بتطوير أدوات أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات.

غير أن هذا الشكل يواجه تحدياً أساسياً يتمثل في علاقته بالدولة، إذ إنه قد يساهم في سدّ الفراغات التي تتركها، لكنه قد يكرس هذا الفراغ إذا تحول إلى بديل دائم عنها. هنا، يصبح التضامن المدني أمام خيار حاسم، إما أن يكون جزءاً من مسار يسعى إلى إعادة بناء الدولة، أو أن يتحول إلى نظام مواز يعيد إنتاج اختلالاتها بشكل غير مباشر.

## التضامن السياسي

في مستوى التضامن السياسي، يدخل التضامن في صلب الصراع على السلطة، حيث ينشكّل حول قضايا محددة تسعى إلى تغيير السياسات أو إعادة توزيع الموارد. هنا، يتحوّل التضامن إلى أداة لتنظيم المطالب، وتشكيل التحالفات، والتأثير في موازين القوى داخل المجال العام. هذا التحوّل يمنحه قدرة أكبر على إحداث التغيير، لأنه يرتبط مباشرة باليات القرار.

غير أن هذا الشكل يحمل في طياته خطر الانزلاق نحو الفئوية، حيث قد يختزل التضامن في خدمة مصالح ضيقة، ما يفقده طابعه الجامع. لذلك، يبقى التحدي في الحفاظ على توازن دقيق بين الانخراط السياسي والانفتاح على الصالح العام، بحيث لا يتحوّل التضامن إلى مجرد أداة تعبئة.

## التضامن السيادي

يشكّل التضامن السيادي المستوى الأكثر تعقيداً ونضجاً، حيث يرتبط مباشرة بإعادة بناء الدولة بوصفها المرجعية العليا التي تنظم الحياة السياسية. في هذا السياق، لا يقتصر التضامن على الاستجابة للمعاناة، بل يتجه نحو معالجة أسبابها، من خلال الدفاع عن وحدة القرار السياسي، وضمان احتكار الدولة للقوة الشرعية، وإخضاع الجميع لمنطق القانون.

إنّ التضامن السيادي يعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والدولة، حيث تصبح حماية الإنسان مشروطة بوجود دولة قادرة، وتصبح الدولة مشروطة بقدرتها على حماية مواطنيها. هذا التداخل يجعل من التضامن السيادي شرطاً لإعادة إنتاج الاستقرار، لأنه يعالج جذور الأزمات بدل الاكتفاء بإدارة نتائجها.

## مخاطر التضامن غير المؤطر

حين يمارس التضامن من دون إطار سياسي واضح، يتحول إلى ممارسة قد تعيد إنتاج الأزمات بدل حلها، إذ إنه يركّز على النتائج من دون معالجة الأسباب. هذا النمط من التضامن قد يخلق نوعاً من التكيف مع الواقع القائم، حيث يتم التخفيف من آثار الأزمات من دون السعي إلى تفكيك البنية التي أنتجتها.

كما أنّ التضامن غير المؤطر قد يُستخدم كأداة للشرعنة، حيث يُسهم في تغطية اختلالات بنيوية بدل كشفها، ما يجعله جزءاً من المشكلة بدل أن يكون جزءاً من الحل. هذا التحول يطرح ضرورة إعادة التفكير في شروط التضامن، بحيث لا يُفصل عن المسألة السياسية.

## إعادة تعريف التضامن الصحيح

يقتضي إعادة تعريف التضامن بناءً مفهوم مركّب يجمع بين الحسّ الإنساني والوعي السياسي، بحيث لا يبقى مجرد استجابة عاطفية، بل يتحول إلى فعلٍ واعٍ يسعى إلى معالجة جذور الأزمات. هذا التعريف يقوم على الربط بين اللحظة والامتداد، بين الفعل الفردي والإطار المؤسسي، ويؤسس لعلاقة جديدة بين المجتمع والدولة.

التضامن الصحيح هو ذلك الذي لا يكتفي بالتخفيف من الألم، بل يسعى إلى منعه من التكرار، عبر العمل على تغيير الشروط التي أدت إليه. بذلك، يصبح التضامن جزءاً من مشروع سياسي يهدف إلى إعادة بناء المجال العام على أسس أكثر توازناً.

## أدوات تفعيل التضامن

يتطلب تفعيل التضامن أدوات متعدّدة تشمل التشريعات التي تضمن العدالة، والمؤسسات التي تنقذ السياسات، والخطاب العام الذي يعزّز الوعي الجماعي. هذه الأدوات لا تعمل بمعزلٍ عن بعضها، بل تتكامل لإنتاج بيئة تسمح بتحويل التضامن إلى ممارسة مستدامة.

كما أنّ تفعيل التضامن يتطلب إعادة بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات، لأن غياب هذه الثقة يحد من قدرة أيّ نظام تضامني على الاستمرار. الثقة هنا ليست معطى جاهزاً، بل نتيجة مسارٍ طويلٍ من الممارسة العادلة.

## التضامن المتوازن مع الحقيقة

يبقى التحدي في تحقيق توازن دقيق بين التضامن والحقيقة، بحيث لا يتحوّل أحدهما إلى نقيض الآخر. التضامن من دون حقيقة قد ينزلق إلى التواطؤ، فيما الحقيقة من دون تضامن قد تتحوّل إلى مجرد تحليل مجرد. الجمع بينهما يتيح بناء مشروع سياسي قادر على مواجهة الأزمات بفعالية.

هذا التوازن يفتح المجال أمام إعادة بناء المجال السياسي على أسس أكثر وضوحًا، حيث يصبح الفعل التضامني مرتبطًا بقول الحقيقة، ويصبح قول الحقيقة موجّهًا نحو حماية الإنسان، ما يعيد وصل ما انقطع بين الأخلاق والسياسة، ويمنح التضامن معناه الكامل كفعل إنساني وسيادي في آن معًا.

## نحو مقاربة تكاملية

إنّ التحدي الحقيقي لا يكمن في الاختيار بين الحقيقة والتضامن، بل في القدرة على الجمع بينهما ضمن مقاربة واحدة متماسكة. هذه المقاربة تقوم على مبدأ بسيط في صيغته، عميق في دلاليته، لا تضامن حقيقيًا من دون حقيقة، ولا حقيقة ذات معنى من دون أفق إنساني. في هذا الإطار، يصبح التضامن فعلًا سياسيًا بقدر ما هو أخلاقي، وتصبح الحقيقة أداة للتحزّر بقدر ما هي توصيف للواقع. الدفاع عن المدتين لا ينفصل عن الدفاع عن الدولة التي تحميهم، والمطالبة بوقف العنف لا تنفصل عن المطالبة بإخضاع قرار الحرب والسلم للمؤسسات الشرعية.

## استعادة المعنى السيادي للدولة

في نهاية المطاف، تعود المسألة إلى جوهرها، أي إلى مفهوم الدولة نفسه. الدولة ليست مجرد جهاز إداري أو إطار تنظيمي، بل هي التعبير الأرقى عن العقد الاجتماعي، وهي الضامن الأول لحقوق الأفراد والجماعات. حين تفقد الدولة قدرتها على احتكار القوة الشرعية، تفقد تبعًا، قدرتها على حماية مواطنيها، ويصبح التضامن، مهما اتسع، عاجزًا عن سدّ هذا الفراغ. من هنا، فإنّ أي مشروع لإنقاذ لبنان لا يمكن أن يتجاوز مسألة استعادة السيادة بمعناها الكامل، أي بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وحصص قرار الحرب والسلم بمؤسساتها الدستورية، وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة.

بين الحقيقة والتضامن لا ينبغي أن يكون هناك تعارض، بل تكامل خلاق. الحقيقة تُحرّز الوعي من الوهم، وتعيد ترتيب الأولويات على أساس المسؤولية. والتضامن يحمي الإنسان من السقوط في العزلة واليأس، ويبقي على البعد الأخلاقي حيًا في قلب السياسة. غير أن هذا التكامل لا يتحقق تلقائيًا، بل يحتاج إلى إرادة واعية تُدرك أن إنقاذ الإنسان في لبنان لا ينفصل عن إنقاذ الدولة، وأن إنقاذ الدولة لا يمكن أن يتم من دون قول الحقيقة كاملة، مهما كانت مؤلمة. في زمن الأزمات، قد يبدو التضامن أسهل من الحقيقة، لكن التاريخ يُظهر أن المجتمعات التي تكتفي بالتضامن من دون مواجهة الحقيقة تبقى أسيرة دواماتها، فيما تلك التي تجرؤ على قول الحقيقة، وتحسن ترجمتها إلى فعل تضامنيّ واعي، هي وحدها القادرة على فتح أفق جديد.

# خُلاصة الحقيقة وأفق الحقيقة تُحرّز والتضامن يحمي

لبنان اليوم أمام هذا الخيار بالذات. إما أن يستمر في إدارة أزماته عبر توازنات هشة تُنتج المزيد من الألم، أو أن يختار مسارًا مختلفًا، يقوم على إعادة الاعتبار للحقيقة كفعل سيادي، وللتضامن كرافعة إنسانية وسياسية في آن معًا. في هذا الاختيار يكمن، فعلاً، مستقبل الدولة، ومعنى الوطن، وكرامة الإنسان.

## الدكتور سيمون كشر



الدكتور سيمون كشر هو محاضر في العلوم السياسية في دائرة العلوم السياسية والادارية في الجامعة الأميركية في بيروت، والمدير المؤسس والحالي لمرصد الحوكمة الرشيدة والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت. بالإضافة إلى ذلك، هو باحث ومستشار في السياسات العامة. هو عضو مكتب الأبحاث والابتكار والإبداع في كلية الآداب والعلوم في الجامعة.

نشرت للدكتور كشر مقالات أكاديمية في مجلات محكمة، بالإضافة إلى مقالات تحليلية حول إصلاح الإدارة العامة والشؤون السياسية اللبنانية. وقد وضع أيضا مؤلفات أكاديمية وتطبيقية في تطوير السياسات الحكومية وتصميمها الاستراتيجي بصفته خبيراً في الحوكمة وإصلاح الإدارة العامة.

حائز على جائزة ميشال اده لأفضل أطروحة دكتوراه تعنى بالإدارة العامة والحكم الرشيد، وهي جائزة علمية أكاديمية تمنحها جامعة القديس يوسف في بيروت. وهو مؤلف كتاب «التغير السياسي في مجتمع تعددي - تجربة فؤاد شهاب» (دار سائر المشرق 2023).

يحمل شهادتي البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية والإدارة العامة ودرجة الدكتوراه في العلوم السياسية.

## الدكتور زياد الصّائغ



المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني. باحث في السياسات العاقّة وشؤون اللّجوء والهجرة. حاصل على دكتوراه في الدبلوماسية العامّة والعلاقات الدّوليّة، ويحمل ماجستير في الفلسفة والأهوت، ودبلوم في العلاقات الدبلوماسية والسّياسيّة والمنازعات ذات الطابع الدّولي من الهيئة الدّوليّة للتّحكيم، وشهادة في سياسات العمل والحماية الاجتماعيّة. عضو هيئة الإشراف على الانتخابات (كانون الأوّل -2025...).

زميل أوّل دولي في معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركيّة في بيروت. خبير في قضايا اللّاجئين الفلسطينيين ومفاوضات السّلام في الشرق الأوسط، والأمن القومي اللبناني، والنّازحين اللّاجئين من سوريا، وسياسات العمل والحماية الاجتماعيّة، عمل سابقاً مستشاراً لستراتيجيات التواصل في مجلس كنائس الشرق الأوسط. نشر الصّائغ دراسات متخصصة في قضايا اللّاجئين الفلسطينيين والسوريين في لبنان، ومفاوضات السّلام في الشرق الأوسط، وقضايا العمل والحماية الاجتماعيّة، والنّازحين السوريين، والعديد من الدراسات في السياسات العامّة، مثل قضايا اللّاجئين والهجرة، والحوار المسيحي - الإسلامي، وحرية الدين، والفكر العربي، والمواطنة. شارك في تأليف كتاب "وثيقة نخّار الحياة: المسيحيّون في الشرق الأوسط نحو خيارات لاهوتيّة ومجتمعيّة وسياسيّة متجدّدة" (2021)، "إنّفاضة 17 تشرين في لبنان: ساحات وشهادات" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2022)، وكتاب "Médiations et Migrations" (الصادر عن L'Harmattan 2019)، وأشرف على إعداد كتاب "الحرية الدينيّة في الحوار المدني-الديني في لبنان" الصادر عن مؤسسة أديان ودار الفارابي (2017)، وعلى كتاب "أعمال المؤتمر الوطني من لبنان الكبير 1920 نحو لبنان الرسالة 2020" (مؤسسة أديان 2018).

## مرصد الحوكمة الرشيدة والمواطنة (GGCO)

معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة  
بناية أيمن وسوسن الأصفرى  
الجامعة الاميركية في بيروت  
بيروت، لبنان  
هاتف: +961 1 35 00 00، مقسم: 4469


ggco\_aub  

asfariinstitute.org/ggco/ 

## ملتقى التأثير المدني

وسط بيروت - شارع اللبني - مبنى المرفأ 136 الطابق الرابع - بيروت - لبنان  
info@cihlebanon.org  
أرضي: +961 1 98 67 60  
خلوي: +961 3 00 27 97 | +961 81 62 40 12

CIH\_Lebanon   

CIHLebanon 

cihlebanon.org 

CIHCivicInfluenceHubLebanon 



The text of this publication is published under a Creative “Commons license”  
Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0),  
<https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode>

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبر عن وجهة نظر المؤلفين ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لملتقى التأثير المدني ومرصد الحوكمة الرشيدة والمواطنة في معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.